

Distr.: General  
9 August 2017  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الثامنة والعشرون

٦-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق  
الإنسان ٢١/١٦\*

تشيكيا

\* استُسخنت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-13639(A)



\* 1 7 1 3 6 3 9 \*

## أولاً- التحضيرات على الصعيد الوطني

- ١- تعتبر الحكومة التشيكية الاستعراض الدوري الشامل مكوناً هاماً من مكونات مشاركتها النشطة في حماية حقوق الإنسان من خلال التعاون الدولي والحوار. وقد نوقشت وسائل تنفيذ التوصيات المعتمدة في الدورة الثانية في عام ٢٠١٢ خلال اجتماعات عُقدت بين الحكومة وممثلين عن المجتمع المدني. وُضد الوضع في مجالات محددة بواسطة هيئات استشارية حكومية معنية بحقوق الإنسان تشكل منبر المناقشات بين الحكومة والمجتمع المدني<sup>(١)</sup>. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، عقد وزير حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص اجتماعاً خاصاً لممثلي الحكومة مع منظمات غير حكومية من أجل تقييم التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات.
- ٢- وقامت إدارة حقوق الإنسان في ديوان الحكومة، التي ترفع تقاريرها إلى وزير حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص، برصد تنفيذ التوصيات على امتداد الفترة وأعدت التقرير الوطني. واستقى التقرير الوطني معلوماته من الهيئات والوكالات الحكومية، وكذلك من المنظمات غير الحكومية. وناقشت الهيئات الاستشارية السالفة الذكر التقرير وقدمت تعليقاتها عليه. كما نُشر التقرير على الموقع الشبكي ليطلع عليه عامة الجمهور والمجتمع المدني ليبدلي كل بدلوه. ووافقت الحكومة بعد ذلك على التقرير.

## ثانياً- تنفيذ التوصيات المقدمة في الاستعراض السابق

- ٣- تلقت الحكومة التشيكية، في الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل، ١٣٦ توصية. قبلت الحكومة ١٢٩ منها وأحاطت علماً بسبع. ومعظم التوصيات المقبولة إما نُفذت أو قيد التنفيذ. ويُجمَع هذا التقرير حسب الموضوع المعلومات المتعلقة بتنفيذ التوصيات المقبولة وتلك التي أُحيط بها علماً. ويرد في الجدول الملحق بهذا التقرير المزيد من التفاصيل بشأن تنفيذ توصيات بعينها. ويصف التقرير التطورات التي شهدتها الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧ ويشكل متابعة لتقرير منتصف المدة الذي قدمته الحكومة التشيكية في عام ٢٠١٥<sup>(٢)</sup>.

## ألف- الالتزامات الدولية (التوصيات رقم ١-٢٢ و ٢٩)

- ٤- صدقت الحكومة التشيكية على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية في ٢٦ آب/أغسطس عام ٢٠١٣؛ والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥؛ واتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها المتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والإتجار بها بصورة غير مشروعة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣؛ وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وتم التصديق على التعديلات المتعلقة بجريمة العدوان، التي أُدخلت على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٥؛ واتفاقية حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في ٢ أيار/مايو ٢٠١٦؛ والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٧؛

والاتفاقية المتعلقة بإجراءات مكافحة الاتجار بالبشر في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٧. وفي ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٧، وافقت الحكومة على مقترح بالتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وقدمته إلى البرلمان. وتعكف الحكومة على تحليل الآثار المرجحة للتصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٩ بشأن العمال المنزليين. ولا تعترم الحكومة التشيكية التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، لاعتقادها بأن هذه الحقوق مكفولة بموجب التشريعات القائمة والتدابير المبينة أدناه.

٥- وينص الدستور التشيكي على أن المعاهدات الدولية التي تم التصديق عليها تمثل جزءاً من النظام القانوني التشيكي ولها الأولوية إذا تعارضت مع التشريعات المحلية. وفضلاً عن ذلك، تسعى الحكومة التشيكية إلى أن يكون النظام القانوني الوطني ممثلاً لأي معاهدة دولية قبل التصديق عليها. ونتيجة لذلك، كانت القوانين التشيكية ممثلة لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة قبل التصديق عليهما. وتقر القوانين التشيكية بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية والقاسية كجريمة، وتعرف التعذيب وفقاً لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ويجري تحليل جريمة التعذيب والمقاضاة الفعالة لمرتكبيها حتى تفي بالغرض من الاتفاقية على النحو الأمثل.

## باء- مكافحة التمييز (التوصيات رقم ٢٣ و ٢٤ و ٤٢ و ٥٧ و ٥٩ و ٧١ و ٧٣ و ٧٦ و ١٢٢ و ١٢٤)

٦- يتمثل الأساس الذي يستند إليه التشريع التشيكي لمكافحة التمييز في قانون مكافحة التمييز الذي يحظر التمييز في إمكانية الحصول على العمل، وعلاقات العمل، وإمكانية الحصول على السكن. ويوفر القانون عدة خيارات للدفاع عن ضحايا التمييز. فبإمكان الضحايا التماس قرار قضائي يأمر بوقف التمييز، وإلغاء تبعاته، وحصول الضحية على ترضية معقولة، بما يشمل التعويض النقدي عن الأضرار غير المالية. ومنذ عام ٢٠١٢، فصلت المحاكم فيما مجموعه ٦٠ قضية. ويمكن للضحايا أيضاً تقديم شكوى إلى سلطات الدولة التي تحقق في القضية ويجوز لها فرض غرامات. وتقوم سلطات الدولة سنوياً بالتحقق من المساواة في المعاملة<sup>(٣)</sup>. وبإمكان الضحايا أيضاً تقديم شكوى لأمانة المظالم، التي يمكنها إسداء المشورة لهم بشأن كيفية الدفاع عن حقوقهم. وفضلاً عن ذلك، تجري أمانة المظالم بحوثاً وتصدر تقارير وتوصيات بشأن التمييز. ومنذ عام ٢٠٠٩، تلقت أمانة المظالم أكثر من ٢ ٢٠٠ شكوى وأثبتت وقوع التمييز في ١٨٤ حالة.

٧- وفي عام ٢٠١٧، لم يقر البرلمان التمديد المقترح لصلاحيات أمانة المظالم في مكافحة التمييز. وستواصل الحكومة البحث عن طرق لضمان الحماية بأكبر قدر من الكفاءة لضحايا التمييز في الجمهورية التشيكية مع العمل في الوقت نفسه مع أمانة المظالم والاستفادة مما يصل إليه عملها من مخرجات ونتائج. وعلى سبيل المثال، يمكن للنظام الجديد للدعوى الجماعية أن يتضمن دعوى جماعية تتعلق بالتمييز.

٨- وتتضمن استراتيجية إدماج الروما للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، التي اعتمدها الحكومة في عام ٢٠١٥، هدفاً يتمثل في ضمان المساواة في إمكانية تمتع طائفة الروما بما لها من حقوق وحريات، وحماية تلك الحقوق والحريات. ويتم السعي إلى تحقيق هذا الهدف من خلال رصد التشريعات والسياسات الحالية والمقترحة على السواء، وكذلك أثرها العملي على أقلية الروما، ومن خلال التأكد من امتثالها لحظر التمييز. وقد يحسن نظام المساعدة القانونية الجاري إعداده من حماية ضحايا التمييز، فهو يستحدث خيارات أوسع نطاقاً للمشورة القانونية المقدمة لمن يحتاج اعتباراً من الأول من تموز/يوليه ٢٠١٨. ويجري تدريب القضاة وأعضاء النيابة العامة والمحامين والموظفين الإداريين على قانون مكافحة التمييز. ويمثل التثقيف في مجال تعزيز التسامح واحترام التنوع وكذلك توعية الجمهور جزءاً من حملة الحكومة ضد العنف بدافع الكراهية المبين أدناه في الفصل حاء.

### جيم- حقوق الطفل (التوصيات رقم ٢٥ و ٣٢ و ٣٤-٣٩ و ٨٥-٩١)

٩- تواصل الحكومة التشيكية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية حقوق الأطفال للفترة ٢٠١٢-٢٠١٨. وتشمل الاستراتيجية هدفاً يتمثل في تحليل نظام حماية حقوق الأطفال وخيارات إنشاء آلية مستقلة لرصد تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وتتولى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية حالياً تنسيق تنفيذ الاتفاقية. كما أن حماية حقوق الطفل مدرجة على جدول أعمال أمانة المظالم، التي تناول هذه المسائل بصفتها تمثل هيئة مستقلة وفي إطار اختصاصها الراهن. وستتخذ الحكومة المزيد من الإجراءات باستخدام نتائج التحليل السالف الذكر.

١٠- وتنص التشريعات على أن الجوانب البارزة في الحماية الاجتماعية والقانونية للأطفال هي مصلحة الطفل الفضلى ورفاهه، وحماية الوالدية والأسرة، والحق القائم بين الوالدين والأطفال بالتنشئة والرعاية. ويجب تقييم الوضع الخاص لكل طفل ضعيف على أساس كل حالة على حدة من قبل السلطات المسؤولة عن الحماية الاجتماعية والقانونية للأطفال. واستناداً إلى هذا التقييم، تُعد خطة حماية فردية للطفل، تحدد المشاكل والإجراءات التصحيحية. ويطور الموظفون المسؤولون عن الحماية الاجتماعية والقانونية للأطفال تعاوناً متعدد التخصصات من خلال مؤتمرات دراسة الحالة، حتى يتم تناول حالة كل طفل ضعيف من قبل جميع المعنيين من مؤسسات ومهنيين مثل اختصاصيي التربية ومقدمي الخدمات الاجتماعية أو خدمات الرعاية الصحية للطفل والديه.

١١- وترد الحماية الاجتماعية والقانونية للأطفال أيضاً في جدول أعمال المسؤولين على الصعيد البلدي، حيث يتلقون إرشاداً في منهجية العمل من الحكومات الإقليمية ومركزياً من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. وتعد هذه السلطات والهيئات منهجيات وآراء ملزمة، تشمل خطوات عملية وأمثلة على الممارسات الجيدة، وتدعم تدريب المسؤولين على أساليب العمل مع الأطفال وأسرهم. وقد وُضعت معايير للحماية الاجتماعية والقانونية من أجل ضمان وجود نظام يتسم بالجوهر والشفافية وعدم التمييز في العمل مع الأطفال الضعفاء وأسرهم، وتعريف متطلبات التأهل والشروط التشغيلية والتقنية للحماية الاجتماعية والقانونية، وتوحيد عمل السلطات التي تقدم الحماية الاجتماعية والقانونية للأطفال في أنحاء البلد.

١٢- وتحدد الاستراتيجية الوطنية لحماية حقوق الأطفال النية في إحداث تحول في نظام رعاية الأطفال الضعفاء. ويتمثل الهدف في أن تتوفر لكل طفل التنشئة داخل بيئة أسرية. وعندما لا تتسنى تنشئة الطفل في أسرته بصفة مؤقتة أو دائمة، تُفضّل رعاية الأسرة البديلة على الرعاية المؤسسية. ولا يجوز اعتبار الفقر المادي أو الافتقار إلى السكن الملائم سبباً لقيام المحاكم أو السلطات التي توفر الحماية الاجتماعية والقانونية للأطفال بإبعاد الطفل عن أسرته إذا كان أبواه مؤهلين من النواحي الأخرى لتوفير التنشئة الملائمة للطفل والوفاء بمسؤولياتهما الأبوية. ويعزز التحول عدم اللجوء إلى الإيداع في المؤسسات وتطوير شبكة خدمات لتقديم المساعدة في بيئة الطفل الطبيعية، وإعادة تأهيل أسرته، واستهداف السماح للطفل بالبقاء مع والديه<sup>(٤)</sup>. وتقدم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أيضاً دعماً منظماً مستمراً من أجل تطوير كفالة الأطفال وإضفاء الطابع المهني عليها، وترشيد عملية كفالة الأطفال ووضع معايير لها، وضمان التدريب المهني وغيره من أنواع التدريب للآباء القائمين بالكفالة وكذلك للمنظمات التي تقوم بترتيبات الكفالة<sup>(٥)</sup>. ونتيجة لذلك، تزايد عدد الأطفال المكفولين منذ عام ٢٠١١ فيما تناقص عدد الأطفال المودعين في الرعاية المؤسسية<sup>(٦)</sup>.

١٣- وعلى الرغم من أن القوانين التشيكية لا تعترف على وجه التحديد بجريمة الاستغلال الجنسي للأغراض التجارية أو استغلال الأطفال في البغاء، فإن هذا السلوك تتم مقاضاة مرتكبه باعتباره تعديراً بهدف الجماع أو اتجاراً بالأطفال، مما يغطي أي سلوك يتعلق باستخدام طفل للجماع أو غيره من أشكال الاعتداء أو الاستغلال الجنسيين. كما أن الاشتراك في أداء إباحي للأطفال أو التواصل مع طفل لأغراض جنسية يخضع مرتكبهما للمقاضاة جنائياً. ويُقاضى في إطار هذه الجرائم العملاء وكذلك المستفيدون من استغلال الأطفال في البغاء. ومن الجرائم أيضاً الإكراه الجنسي، والاعتداء الجنسي، والاعتداء الجنسي على طفل دون الخامسة عشرة من العمر<sup>(٧)</sup>، وإنتاج مواد إباحية للأطفال أو تناولها على نحو آخر، وإيذاء طفل لغرض إنتاج مواد إباحية. ويعد ارتكاب جريمة بحق طفل عاملاً مشدداً يبرر فرض عقوبة أشد. وتحمل الكيانات القانونية مسؤولية ذلك فيما يتعلق بهذه الجرائم. فقد أعدت الشرطة التشيكية من خلال خطوط اتصالها المباشرة خطأً هاتفياً مكرساً واستمارة على الإنترنت من أجل الإبلاغ عن هذه الجرائم. ويمكن استخدام هذه الوسائل أيضاً للإبلاغ عن المحتوى الشبكي المشبوه، مثل المواد الإباحية للأطفال<sup>(٨)</sup>.

١٤- وينص القانون المعني بضحايا الجريمة لعام ٢٠١٣ على أن سلطات الدولة وغيرها من الهيئات يجب أن تعامل الضحايا بأسلوب يتسم بالأدب والمراعاة والاحترام لكرامتهم. وبموجب هذا القانون، يحق للضحايا الحصول على معلومات مفهومة عن حقوقهم وواجباتهم، ولهم الحق في الحصول على مساعدة مهنية، والحق في الخصوصية، والحق في الحماية من الإيذاء التبعي، والحق في الحصول على معونة نقدية تعوض إلى حد ما الضرر الذي لحق بهم بسبب الجريمة. وتُبلغ سلطات إنفاذ القانون الضحايا بمقدمي المساعدة المهنية، مثل خدمة الوضع تحت المراقبة والوساطة، والمحامين، والمنظمات غير الحكومية. ويحصل الضحايا الضعفاء، بمن فيهم الأطفال، على المساعدة مجاناً. ورُودت المحاكم ومكاتب المدعي العام للدولة والشرطة بمنهجية موحدة مع استمارات للمشورة ومعلومات أساسية لضحايا الجرائم. وقد أنشئ بالفعل ما يصل إلى ٦٤ قاعة استجواب خاصة للأطفال من الضحايا والشهود في جميع المقار الإقليمية للشرطة ويجري

إنشاء المزيد منها. وتلقى جميع ضباط الشرطة تدريباً في مجال حماية الأطفال من ضحايا الجرائم والشهود عليها من الإيذاء التبعي. وتتعاون الشرطة التشيكية مع السلطات التي توفر الحماية الاجتماعية والقانونية للأطفال والمحاكم ومكاتب المدعي العام للدولة والمدارس ومرافق رعاية الطفل، وتعدّد دورات تدريبية لهذه الجهات. وبالإضافة إلى ذلك، تُعقد محاضرات وقائية للتلاميذ والطلبة.

١٥- وتنظر الحكومة التشيكية في أي أعمال عنف ضد الأطفال باعتبارها مرفوضة بشكل مطلق في أي بيئة. فالعقاب البدني والنفسي كلاهما محظور في المدارس والمرافق الاجتماعية أو الخاصة بالرعاية الصحية. ويجوز للوالدين أن يطبقا أساليبهما التربوية إلى درجة معقولة فحسب، ويجب ألا يعرضا صحة الطفل أو نمائه للخطر أو يجرحا كرامته. وفي حالة تعرض النماء المناسب للطفل في أسرته لخطر جسيم أو اختلال خطير، يجوز للمحكمة فصل الطفل عن رعاية والديه بحكم أولي، وأن تقوم في نهاية المطاف وعند الضرورة بتقييد حقوق الوالدين أو حرمانهما منها. ويكون أحد الوالدين أو شخص آخر مرتكباً لمخالفة إدارية إذا أحدث رغباً عنه أذى بديناً بالطفل، أو عامله بغلظة، أو هدد به بذلك. أما تعمد إحداث أذى بدني فهو جريمة. ويُقاضى جنائياً مرتكبو الحالات الشديدة مثل ضرب شخص على يد المؤمن على رعايته بإساءة معاملته بدرجة عالية من الإيذاء والقسوة يعتبرها الضحية معاناة شديدة من دون أن يكون هذا السلوك متواصلًا أو مُحدثًا لأذى بدني بالضحية.

#### دال- الاتجار بالبشر (التوصيات رقم ٢٥ و ٨٣-٨٧)

١٦- تتمثل أولويات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ التي وضعتها الحكومة في مكافحة الاستغلال في العمل، ومكافحة الاتجار بالأطفال، ومعالجة الجناة. وتتمثل الأولوية العامة في اتباع نهج إزاء الضحايا يراعي ضعفهم وما لحق بهم من ضرر ونوعهم الجنساني. وستحسن الاستراتيجية من التعرف على ضحايا الاتجار بالبشر من خلال توعية الجمهور وزيادة حساسيته إزاء الأمر. ويتعين أن تساعد الإجراءات المنسقة والتعاون المعزز على الصعد كافة في مكافحة الأشكال الجديدة من الاتجار، مثل الاستغلال في العمل. ومن أجل وضع الاستراتيجية موضع التنفيذ، تتعاون وزارة الداخلية مع هيئات أخرى ومنظمات غير حكومية.

١٧- ويعد الاتجار بالبشر موضوعاً ثابتاً في تدريب ضباط الشرطة والقضاة وأعضاء النيابة العامة. واستجابة للوضع الراهن، تركز الاستراتيجية على تدريب الأشخاص المتعاملين مع مجال الهجرة وإدماج الأجانب في الجمهورية التشيكية، والموظفين المسؤولين في السلك القنصلي ومجال تفتيش العمل. ويتم دعم المساعدة المقدمة للضحايا من خلال المنشورات التي تضم معلومات عن المساعدة والمنظمات التي تسدي المشورة. وقد تُرجمت هذه المنشورات إلى لغات البلدان الأصلية لغالبية الضحايا.

١٨- وفي عام ٢٠٠٣، أُعد برنامج خاص لمنع الاتجار بالبشر ودعم ضحاياه في الجمهورية التشيكية. وبحلول عام ٢٠١٦، كان قد أُدرج في هذا البرنامج ما يصل عدده إلى ٢٠٤ ضحايا محتملين للاتجار بالبشر. وفي إطار البرنامج، يُزود ضحايا الاتجار بالبشر بخدمة شاملة<sup>(٩)</sup> من خلال منظمات شريكة غير حكومية تعالج هذه المسألة على أساس طويل الأجل. ولا يعد

التعاون مع سلطات إنفاذ القانون شرطاً مسبقاً لإدراج الضحايا في البرنامج<sup>(١٠)</sup>. ويجوز منح الأجانب المتعاونين مع سلطات إنفاذ القانون إذناً بالإقامة طويلة الأجل في الجمهورية التشيكية<sup>(١١)</sup>. وتعتمد الاستراتيجية الراهنة على مواصلة البرنامج وتطويره.

١٩- فضلاً عن ذلك، يُزود ضحايا الاتجار بالبشر بالمساعدة النفسية والاجتماعية والقانونية في مراكز التدخل. ويمكن للضحايا الاستفادة من خدمات اجتماعية أخرى مثل المساعدة الهاتفية في حالة الأزمات، أو الملاجئ، أو المشورة الاجتماعية<sup>(١٢)</sup>. ويعتبر القانون المعني بضححايا الجرائم أن ضحايا الاتجار بالبشر ضعفاء بشكل خاص. ويحصل أي ضحية لا يتحدث اللغة التشيكية على المعلومات بلغة يفهمها. ولا يعتمد وضع الضحية وحقوقه على حالة إقامته في الجمهورية التشيكية أو استعداده للتعاون مع سلطات إنفاذ القانون.

## هاء- الإطار المؤسسي لحماية حقوق الإنسان (التوصيات رقم ٢٧-٣١)

٢٠- يمثل المدافع العام عن الحقوق (أمين المظالم) بالفعل للعديد من المبادئ المتعلقة بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس. ويعد مكتبه مؤسسة مستقلة ذات ميزانية تفوق المائة مليون كورونا تشيكية ويعمل فيها ١٣٥ موظفاً وتتولى ما يربو على ٨ ٠٠٠ شكوى سنوياً بنسبة نجاح أكثر من ٩٠ في المائة. وينظم اختصاصات وصلاحيات أمين المظالم قانون خاص بشأن المدافع العام عن حقوق الإنسان. ويتمثل دور أمين المظالم في رصد تقييد السلطات بالقانون ومبادئ الحكم الرشيد، ومن ثم المساهمة في حماية الحقوق والحريات الأساسية. ولا يجوز له التدخل في عمل السلطات أو إلغاء قراراتها أو تغييرها. ويجوز له إجراء تحقيقات مستقلة بناء على شكوى أو من تلقاء نفسه. وقد تحدد استنتاجات أمين المظالم توصيات لتصحيح الأوضاع وتطلب اتباع السلطات لها. ويجوز لأمين المظالم أيضاً إسداء المشورة إلى صاحب الشكوى بشأن كيفية الدفاع عن حقوقه. ويجب على السلطات أن تتعاون مع أمين المظالم، وتفصح له عن المعلومات، وتبلغه بالإجراءات التصحيحية المتخذة. وإن لم يحدث ذلك، يقوم أمين المظالم بإبلاغ السلطات العليا أو الحكومة أو عامة الجمهور بالحالة. ووفقاً للبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، يقوم أمين المظالم بمراقبة الأماكن التي تقييد فيها حرية الأشخاص. وكذلك، يمثل أمين المظالم الهيئة المناهضة للتمييز، على النحو المبين أعلاه في الفصل بء، ويرصد حماية حقوق الأجانب ومعاملتهم في إجراءات الطرد. وسيكلف أمين المظالم برصد الامتثال لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كذلك.

٢١- ويُنتخب أمين المظالم من قبل مجلس النواب لفترة ستة أعوام، ويُساءل أمام هذا المجلس ويقدم إليه تقاريره الدورية. ويعد أمين المظالم مستقلاً عن أية سلطة أو هيئة أخرى. ومكتبه مستقل مالياً وفيه دائماً بمهام أمين المظالم. وباستخدام نتائج عمله، يجوز لأمين المظالم التوصية بإدخال تعديلات على التشريعات أو السياسات الحكومية أو الإجراءات الإدارية، ويقدم هذه التوصيات إلى الحكومة أو مجلس النواب. ويجوز له تحليل مشاريع السياسات الحكومية والتدابير التشريعية في مرحلة مبكرة من العملية وإبداء التعليقات من ناحية حماية حقوق الإنسان. ويعمل أمين المظالم أيضاً مع المؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية، وتُجرى البحوث، وينظم

مؤتمرات مهنية، وينشر آراء وكتيبات. وجميع المعلومات عن دور أمين المظالم منشورة في موقعه الشبكي<sup>(١٣)</sup>.

٢٢- ولا يزال اعتماد أمين المظالم لدى اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان قيد النظر.

## واو- إدماج الروما (التوصيات رقم ٣٣ و ٤٤ و ٩٣ و ١٠٥ و ١٢١ و ١٢٣-١٢٧ و ١٢٩-١٣٥)

٢٣- تحدد استراتيجية الحكومة لإدماج الروما للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ تدابير تهدف إلى سد الفجوة بين شعب الروما وبقية المجتمع من حيث التعليم والعمالة والإسكان والرعاية الصحية والاجتماعية، وتوفير حماية أفضل لطائفة الروما من التمييز، وضمان تعايش آمن ومتسامح بين طائفة الروما وبقية المجتمع، وتنمية ثقافتها ولغتها ومشاركتها. وفي عام ٢٠١٦، أقرت الحكومة منهجية ومؤشرات ستستخدم اعتباراً من عام ٢٠١٧ للقيام سنوياً برصد وتقييم كيفية تطبيق الاستراتيجية، إلى جانب المجتمع المدني<sup>(١٤)</sup>.

٢٤- ومن ناحية العمالة، يتمثل الهدف في تقليل معدل البطالة لدى الروما في سن العمل بنسبة ١٠ في المائة. ومن أجل زيادة العمالة في صفوفهم، يُعطى الروما إمكانية متكافئة للاستفادة من أدوات سياسات العمالة النشطة، مثل إعادة التأهيل أو الخدمة المجتمعية أو الوظائف المفيدة للمجتمع. ويقدر أن ما لا يقل عن ٣ ٢٠٠ من الروما الباحثين عن العمل استفادوا من هذه الأدوات في عام ٢٠١٦<sup>(١٥)</sup>. ويتعين أن ينخفض بنسبة الخمس عدد الروما الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشرة والرابعة والعشرين من غير المشتغلين أو ممن لا يتدربون للعمل. وفي عام ٢٠١٦، تلقى ٤٥١ من شباب الروما دعماً لتأمين وظيفتهم الأولى. ويُقدم الدعم أيضاً فيما يتعلق بالمؤسسات الاجتماعية التي تركز على المقاطعات التي تعاني من الفقر المدقع وبها كثافة عالية من السكان الروما. وقد تلقى الدعم في عام ٢٠١٦ ما مجموعه ٣٣ مشروعاً لتمويل المؤسسات الاجتماعية.

٢٥- وفيما يتعلق بالإسكان، يتمثل الهدف في الحد من نسبة التمييز ضد الروما بنسبة ٥٠ في المائة وزيادة حصة الأسر المعيشية ذات السكن النظامي في المناطق التي تعاني من الإقصاء الاجتماعي بنسبة ٢٠ في المائة. وسيتلقى حصول الروما على السكن الدعم أيضاً من خلال وضع نظام جديد للإسكان الاجتماعي بموجب قانون الإسكان الاجتماعي<sup>(١٦)</sup>. ويتمثل الغرض من ذلك في توفير سكن عادي بإيجار اجتماعي مخفض لمن هم في حاجة إلى شقة. ويتلقى الإسكان الاجتماعي الدعم من الحكومة<sup>(١٧)</sup> وكذلك من البلديات، التي وضعت العديد من البرامج الداعمة للإسكان من أجل الفئات المحرومة اجتماعياً، بما فيها الروما.

٢٦- ويتمثل هدف الاستراتيجية في مجال الرعاية الاجتماعية في ضمان إمكانية حصول الروما على الخدمات الاجتماعية. وبالتالي، سيتم تطوير هذه الخدمات في المناطق التي تعاني من الإقصاء الاجتماعي وسترصد السلطات الإقليمية والبلدية ما إذا كان الروما يستفيدون من الخدمات الاجتماعية المقدمة في أحيائهم وكيفية استفادتهم منها. وحالياً، هناك ما مجموعه ٧٥٨ خدمة عاملة للأقليات الإثنية أو الأشخاص الذين يتعرضون للإقصاء الاجتماعي. وتُمنح



الإعانات بالدرجة الأولى للعمل الاجتماعي المتعلق بتقديم الخدمات، والعمل المجتمعي، والخدمات الميسرة، من أجل تعبئة الأشخاص الذين يتعرضون للإقصاء الاجتماعي<sup>(١٨)</sup>. ويتمثل الهدف لصالح المناطق التي تعاني من الإقصاء الاجتماعي في الحد بنسبة ٥٠ في المائة من عدد الحالات التي لا يتمكن فيها الروما من الحصول على الرعاية الصحية على قدم المساواة مع الآخرين. ويتم تعزيز إمكانية حصول الروما على الرعاية الصحية على قدم المساواة مع الآخرين عن طريق تدريب اختصاصيي الرعاية الصحية بنهج يتسم بالمراعاة، وإدارة برامج لتقدم التوعية المجتمعية من أجل توفير المعلومات للروما عن الوقاية من الأمراض وحماية الصحة ونمط الحياة الصحي.

٢٧- ويتم دعم إدماج أطفال الروما في نظام التعليم قبل المدرسي ونظام التعليم العادي عن طريق تدريب المعلمين باستخدام نهج مراعي للاعتبارات الثقافية والاجتماعية، وإشراك آباء أطفال الروما، وتوعية طائفة الروما بأهمية نظام التعليم قبل المدرسي. وأصبحت آخر درجة من نظام التعليم قبل المدرسي إلزامية اعتباراً من عام ٢٠١٧<sup>(١٩)</sup>. وتقدم المساعدة للتلاميذ من الأسر المنخفضة الدخل، مثل الوجبات المدرسية المجانية<sup>(٢٠)</sup>. ويتواصل تقديم المساعدة المالية لطلبة الروما المحرومين اجتماعياً في المدارس الثانوية والمعاهد من أجل ضمان أن يبدأ التعليم الثانوي وينتهي عدد أكبر من الطلبة بما لا يقل عن ١٥ في المائة و ١٠ في المائة على التوالي<sup>(٢١)</sup>. وبالمثل، يقدم الدعم المالي من أجل ضمان إمكانية أفضل في الحصول على التعليم العالي بهدف زيادة نسبة الروما الحاصلين على التعليم الجامعي<sup>(٢٢)</sup>. وفضلاً عن ذلك، يقدم الدعم للأنشطة التعليمية للكبار من الروما، مع التشديد على تطوير المهارات الأساسية ومحو الأمية الوظيفية<sup>(٢٣)</sup>.

٢٨- ويعتبر المجلس الحكومي لشؤون أقلية الروما المؤسسة الحكومية المسؤولة عن إدماج الروما ومشاركتهم. وهو يتألف من عدد متماثل من ممثلي الحكومة المركزية والحكم المحلي وممثلي طائفة الروما. وبالتالي، يعتبر المجلس مسؤولاً عن إجراء حوار مباشر بشأن حماية أقلية الروما وتنميتها، وبإمكانه اقتراح تدابير تهدف إلى تحسين حماية حقوق الروما. ويقوم المجلس وأمانته برصد التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية إدماج الروما ووضع أقلية الروما وتقديم تقارير سنوية للحكومة عن ذلك. ويشرف أربعة عشر منسقاً إقليمياً لشؤون الروما على إدماج الروما في الأقاليم. وينشط مقدمو المشورة للروما في بعض البلديات<sup>(٢٤)</sup>. وتهدف الاستراتيجية إلى تعزيز هذه الآليات وتزويدها بالإرشاد المركزي في منهجية العمل. ويشترك الروما في كل هذه الأنشطة.

## زاي- المساواة بين المرأة والرجل (التوصيات رقم ٣٤ و ٤٢-٤٧ و ٨٨)

٢٩- تحدد استراتيجية الحكومة للمساواة بين المرأة والرجل للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠ التدابير الحكومية الهادفة إلى تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في الجمهورية التشيكية في المجالات التالية: التمثيل المتوازن للمرأة والرجل في مناصب صنع القرار؛ المساواة بين المرأة والرجل في سوق العمل وفي الأعمال التجارية؛ التوازن بين العمل والحياة الشخصية؛ تحقيق الكرامة والشرف للمرأة والرجل؛ مواجهة التصورات النمطية الجنسانية؛ جمع البيانات الإحصائية. وتحديث الحكومة سنوياً أولوياتها وممارساتها في مجال تعزيز المساواة بين المرأة والرجل من أجل تحقيق أهداف الاستراتيجية، وترصد ما تحرزه من تقدم.

٣٠- وتعد المساواة في التمثيل بين المرأة والرجل في مناصب صنع القرار غاية رئيسية للاستراتيجية. ويتمثل الهدف في الوصول بحصة المرأة في مناصب صنع القرار في كل من القطاعين الخاص والعام إلى ٤٠ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠٢٠<sup>(٢٥)</sup>. وأسفر ذلك عن إعداد خطة عمل للتمثيل المتوازن بين المرأة والرجل في مناصب صنع القرار للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. ومن المقرر أن تسعى الهيئات الحكومية إلى تحقيق التمثيل المتوازن بين المرأة والرجل في الحكومة وفي مناصب صنع القرار على مستوى إدارة الدولة ومجالس الكيانات القانونية التي تمتلك فيها الحكومة حصة أغلبية. ويجري إعداد كتيب للأحزاب السياسية يتناول زيادة مشاركة المرأة. وفي عام ٢٠١٦، أطلقت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مشروعاً يسمى ٢٢ في المائة لبلوغ المساواة<sup>(٢٦)</sup>، يتمثل الهدف منه في تحليل فجوة الأجور بين الجنسين، والتوصية بوسائل لسد هذه الفجوة، ومساعدة مفتشي العمل في التفتيش عن عدم المساواة في الأجر والمعاقبة عليه، وإجراء حملات لعامة الجمهور من أجل سد فجوة الأجور بين الجنسين بقدر الإمكان بحلول عام ٢٠٢٠.

٣١- ووافقت الحكومة أيضاً على خطة العمل لمنع العنف العائلي والعنف ذي الدوافع الجنسانية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨. وتتمثل المهام الرئيسية في تقليل معدل العنف العائلي والعنف المرتكب ضد النساء عن طريق تعزيز التعاون فيما بين جميع الجهات صاحبة المصلحة، وتحسين إمكانية حصول ضحايا العنف على الخدمات المتخصصة، وتعزيز برامج الوقاية الأولية، وتحديد أفضل الممارسات للتعامل مع الأشخاص ذوي السلوك العنيف، وتوعية الجمهور. وبالإضافة إلى ذلك، يجري إعداد برامج للمساعدة المراعية لنوع الجنس من أجل المرشدين من النساء والرجال. ويولى اهتمام خاص بالأطفال من ضحايا العنف العائلي أو الشهود عليه. وتُعرض أفلام خاصة ومواد أخرى في المدارس وغيرها من أجل التوعية فيما يتعلق بالعنف العائلي.

٣٢- وهناك أولوية أخرى تتمثل في القضاء على التصورات النمطية الجنسانية في أي مجال من مجالات المجتمع، والتعميم المنهجي لمراعاة المنظور الجنساني. وفي عام ٢٠١٦، أطلقت الحكومة حملة هذه هي المساواة!<sup>(٢٧)</sup>، التي تتناول إزالة التصورات النمطية الجنسانية، ومنع العنف العائلي، وتعزيز التوازن بين العمل والحياة الشخصية وهو ما يمثل موضوعاً رئيسياً آخر في الاستراتيجية. ويجري إعداد إرشاد بشأن تحقيق التوازن بين العمل والحياة الشخصية للإدارة العامة والمنظمات الخاصة. ويتعين على أصحاب العمل دعم أساليب العمل المرنة، والوظائف بدوام جزئي، والعمل من المنزل. ويتعين أيضاً على الدولة وأصحاب الأعمال تأمين قدرات كافية لمرافق التعليم قبل المدرسي وغيره من أشكال الرعاية النهارية للأطفال، بما يشمل مشاركة أكبر للرجال في رعاية الطفل. وبالمثل، سيتبع ذلك تحسينات على القدرات والجودة في مجال رعاية الأشخاص المعالين مثل كبار السن أو ذوي الإعاقة. وعلى سبيل المثال، تقوم الحكومة بإعداد سياسة جديدة للأسرة وباستحداث علاوة للآباء للرعاية بعد الولادة أو علاوة للرعاية طويلة الأجل للأشخاص الذين يراعون أفراد أسرهم المعالين.

## حاء- مكافحة الجريمة والعنصرية (التوصيات رقم ٤٠ و ٤٢ و ٤٨-٧٢ و ١٢٦ و ١٢٨)

٣٣- تعتمد الحكومة التشيكية استراتيجيات عادية لمنع الجريمة، تستند إلى نتائج تقييمات منع الجريمة وتحدد أهدافاً وأولويات جديدة للحكم المركزي والإقليمي والمحلي. وفي إطار الاستراتيجية الحالية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، يتواصل التعاون فيما بين السلطات المركزية والإقليمية والمحلية في اتباع نهج استباقي إزاء مواجهة المشاكل، وتبادل المعلومات، واتخاذ الإجراءات الفعالة. وتقدم وزارة الداخلية الدعم المالي والدعم الخاص بمنهجية العمل لمشاريع منع الجريمة على الصُّعد الوطني والإقليمي والمحلي. وتتناول مشاريع تجرى في جميع أنحاء البلد الوقاية من جنوح الأطفال والأحداث وتقديم المساعدة لضحايا الجريمة، مثل توفير قاعات استجواب خاصة أو برنامج منع الاتجار بالبشر ودعم ضحاياه. وفي المناطق التي تعاني من الإقصاء الاجتماعي، فإن برنامج 'فجر' يتبعه بنجاح برنامجاً 'القيّم' - اختصاصي المنع' و'مساعد منع الجريمة'. ويعمل بالفعل حوالي ٥٠٠ من المساعدين في أنحاء البلد، توظفهم الشرطة البلدية ويسهمون في تحسين مراقبة السلامة والنظام العام في أحيائهم. ويوجد لدى الشرطة التشيكية ١٤ ضابط اتصال للأقليات، وهم مكلفون بالتوسط للتواصل مع طوائف الأقليات وبناء الثقة المتبادلة.

٣٤- ويعتبر القانون التشيكي الدعاية والاعتداءات العنصرية جريمة. ويغطي القانون الجنائي الجرائم التالية: العنف ضد فئة من الناس أو أحد الأفراد؛ التهديد المتسم بالخطورة؛ التعقب؛ التشهير بقومية أو عرق أو إثنية أو فئة أخرى من الناس؛ التحريض على الكراهية ضد فئة من الناس أو قمع حقوقهم وحرمانهم. والجرائم التالية، وهي الأكثر خطورة، يُعاقب عليها باعتبارها جرائم ضد الإنسانية، مثل الإبادة الجماعية؛ الاعتداء على الإنسانية؛ الفصل العنصري والتمييز ضد فئة من الناس؛ اضطهاد السكان؛ إنشاء حركات تهدف إلى قمع حقوق الإنسان والحريات، أو دعمها أو الترويج لها أو إبداء التعاطف معها. وفضلاً عن ذلك، وفي العديد من الجرائم، يحدد القانون الدافع العنصري كسبب لفرض عقوبة أشد<sup>(٢٨)</sup>. وفي أي جريمة أخرى، يعتبر الدافع العنصري عاملاً مشدداً يبرر فرض عقوبة أشد.

٣٥- وعند المقاضاة في الجرائم المرتكبة بدافع عنصري أو غيره من أنواع الكراهية، يولي أعضاء النيابة العامة اهتماماً أكبر بإثبات ما إذا كان دافع الجاني هو انتماء الضحية - أو اعتقاده بانتمائه - إلى فئة إثنية أو غيرها. ويجوز لضحايا أية جريمة أن يلتمسوا من خلال المحكمة التعويض عن الضرر الذي لحق بهم، وفي حالة إدانة الجاني وإثبات أن الضرر كان بسبب الجريمة، تأمر المحكمة الجاني بتعويض الضحية. ويعتبر ضحايا الجرائم العنصرية ضعفاء بشكل خاص، ويتمتعون بكل الحقوق الإضافية المبينة في الفصل جيم أعلاه.

٣٦- وإلى جانب المقاضاة الجنائية لكل حالة على حدة، تعد الحكومة سنوياً سياسة لمكافحة جرائم الكراهية وتقدم تقارير مرحلية سنوية للبرلمان. وتشمل السياسة قمع ومنع حدوث وانتشار الكراهية الظاهرة، بما يشمل تقديم محاضرات للتوعية في المدارس. وأعد كتيب إرشادي للشرطة يغطي الممارسات المتبعة في التحقيق في جرائم الكراهية. ويجري إعداد مواد تحليلية وخاصة بمنهجية العمل للتحقيق في جرائم الكراهية. وتركز السياسة أيضاً على الجرائم

المرتكبة على الإنترنت أو الشبكات الاجتماعية. ويمكن لأي شخص استخدام خط الاتصال المباشر للشرطة التشيكية ويبلغ عن جريمة عنصرية على الإنترنت<sup>(٢٩)</sup>. وتعد الأكاديمية القضائية دورات وتدريبات وحلقات عمل للقضاة وأعضاء النيابة العامة تركز على جرائم الكراهية والعنصرية وكره الأجانب. ويتلقى ضباط الشرطة تدريباً على الجوانب العامة للجرائم المرتكبة بدافع الكراهية وعلى كشف وتقييم هذه الجرائم.

٣٧- وفي عام ٢٠١٤، أطلقت الحكومة حملة مناهضة العنصرية والعنف المرتكب بدافع الكراهية التي تولت دور التنسيق فيها الوكالة المعنية بالإدماج الاجتماعي التابعة لديوان الحكومة. ويتمثل الهدف الرئيسي من هذه الحملة في إذكاء الوعي بمشكلة العنف المرتكب بدافع الكراهية وتعزيز تسامح المجتمع إزاء الأقليات والتماسك الاجتماعي. وتركز الحملة في المقام الأول على الشباب والمعلمين والمسؤولين الحكوميين المحليين وأفراد الشرطة. وتناهز ميزانية الحملة ٤٠ مليون كورونا تشيكية. وقد انتهت الحملة رسمياً في نيسان/أبريل ٢٠١٧ غير أن بعض الأنشطة ستستمر طيلة السنوات الخمس القادمة. وسيبدأ العمل على تنظيم حملة جديدة في عام ٢٠١٨.

٣٨- وتشمل الأنشطة الرئيسية تنظيم حملة إعلامية لمناهضة العنصرية والعنف المرتكب بدافع الكراهية، تبين تجليات العنصرية والعنف المرتكب بدافع الكراهية وسبل التصدي لهذه الظاهرة. وتتضمن الحملة نشر صفحة على موقع فيسبوك واستحداث موقع شبكي تحت عنوان "ثقافة خالية من الكراهية"<sup>(٣٠)(٣١)</sup> لتقديم معلومات تبعد الأفكار الخاطئة والصور النمطية الدارجة وكذلك معلومات تهّم ضحايا أعمال العنف المرتكب بدافع الكراهية وأسرههم أو الشهود على هذه الأعمال. وتهدف هذه الحملة إلى إذكاء الوعي بشأن العنف المرتكب بدافع الكراهية وعرض قصص الضحايا وتشجيع النماذج الإيجابية والتصدي للسلوك الخاقد إلى جانب تقديم معلومات موثوقة. وتشارك في هذه الحملة، مؤسسات عامة أو منشآت أو محلات تجارية مختلفة وتروج للقيم التي تنادي بها الحملة باعتبارها "مناطق خالية من الكراهية"<sup>(٣٢)</sup>. وهناك نشاط آخر يتمثل في نشر الممارسات الجيدة في المناطق التي تعاني من الإقصاء الاجتماعي من خلال مواقع شبكية ومواد إعلامية لممثلي الحكم المحلي وموظفي الإدارة العامة وغيرهم من أصحاب المصلحة في الإدماج الاجتماعي. وتتضمن الحملة أيضاً تنفيذ أنشطة تربية موجهة للمدارس منها، على سبيل المثال، مشروع الوساطة في المدرسة لتدريب الطلاب والمعلمين على تسوية النزاعات بالطرق الودية. ومن شأن تنظيم برامج تدريبية لأفراد الشرطة أن يمكنهم من فهم الوضع السائد في المناطق التي تعاني من الإقصاء الاجتماعي، ومن تحسين المهارات اللازمة لمنع ومكافحة ارتكاب الجرائم والعنف بدافع الكراهية. وعلاوة على ذلك، تشمل الحملة إجراء بحوث بشأن المشاكل التي يرجح أن تحدث في المناطق التي تعاني من الإقصاء الاجتماعي، مثل المراهبة أو هجرة الأشخاص الذين يتعرضون لهذا الإقصاء، وذلك بهدف اقتراح إجراءات لمنع ومكافحة هذه الظواهر.

## طاء- حقوق الأشخاص مقيدي الحرية (التوصيات رقم ٤١، و٧٧-٧٩ و١٣٦)

٣٩- في عام ٢٠٠٠، كانت الجمهورية التشيكية من بين أوائل البلدان التي وجهت دعوة دائمة إلى جميع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. وهناك درجة عالية من التواصل بين هذه الآليات والحكومة التشيكية التي ترد على استفساراتها وتقدمها بالمعلومات المطلوبة<sup>(٣٣)</sup>.

٤٠- وبموجب التشريعات التشيكية، وضعت آليات للحماية من التعرض لسوء الممارسة المهنية والتعسف في استعمال السلطة على أيدي سلطات إنفاذ القوانين. ومنذ عام ٢٠١٢، باتت المفتشية العامة لقوات الأمن سلطة مستقلة لإنفاذ القوانين تملك صلاحية التحقيق في الجرائم التي يرتكبها أفراد الشرطة التشيكية أو دائرة السجون أو إدارة الجمارك؛ وليست هناك أي علاقة شخصية تربط هذه القوات بالمفتشية العامة لقوات الأمن. وقد عينت الحكومة مدير المفتشية العامة. وتخضع المفتشية نفسها لإشراف هيئات تابعة لمجلس النواب بالبرلمان التشيكي. ويجوز لأي شخص أن يطلب إلى المفتشية إجراء تحقيق لكشف ما إذا كان أحد عناصر الأمن قد ارتكب جريمة. ومن واجب المفتشية، كما هو من واجب أي سلطة أخرى معنية بإنفاذ القوانين، إجراء تحقيق في أي قضية تندرج ضمن اختصاصها. ومنذ عام ٢٠١٣، تلقت المفتشية ما مجموعه ٤١٥ شكوى، بوشرت إجراءات جنائية بشأن ٢٥ منها. وتجري المفتشية اختبارات الموثوقية لاختبار رد فعل عناصر قوات الأمن عندما يوجد تهديد بوقوع جريمة. وتتولى المفتشية أيضاً رصد وتقييم المعلومات المتعلقة بممارسة عناصر قوات الأمن أنشطة مخالفة للقانون، وتقتراح تدابير احترازية، وتصدر توصيات منهجية، وتنظم فعاليات تثقيفية لعناصر قوات الأمن.

٤١- وهناك آليات للتفتيش داخل جهاز قوات الأمن. ويجب على الشرطة التشيكية أن تحقق في كل شكوى ترددها بشأن سلوك عناصرها وتتخذ أي إجراءات تصحيحية ضرورية وتبلغ صاحب الشكوى بهذا الإجراء، إذا طلب ذلك. كذلك يجوز لأي شخص موقوف أو محتجز لأسباب أمنية أو يقضي عقوبة بالسجن أن يقدم شكوى إلى مدير السجن أو إلى هيئات التفتيش المختصة بشأن التعرض، على أيدي الموظفين، لسوء المعاملة أو غير ذلك من انتهاك القواعد. ويجب على دائرة السجون إبلاغ السلطات المختصة بكل حالة ترددها والمبادرة على الفور إلى اتخاذ أي إجراءات ضرورية لمنع هذا السلوك. وفي السجن، تقدم الشكاوى في إطار من السرية من خلال موظفين مصرح لهم بذلك من دون أي عمل انتقامي. ويشرف المدعي العام على كيفية تطبيق إجراءات التوقيف والسجن والاحتجاز لأسباب أمنية. وتتولى وزارة العدل أيضاً تفتيش السجناء للوقوف على معاملة دائرة السجناء للسجناء. وعلاوة على ذلك، يجوز لأمين المظالم، بوصفه يمثل الآلية الوقائية الوطنية بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، أن يتولى بشكل مستقل عملية التفتيش بشأن معاملة أي شخص مقيد الحرية. وستظل آليات التفتيش تخضع للرصد لضمان التحقيق الفعال في أي حالة من حالات سوء المعاملة.

٤٢- وتركز السياسة الحكومية بشأن السجناء في المقام الأول على العمل مع السجناء بشأن إعادة إدماجهم في المجتمع لمنع عودتهم للجريمة. ومن شأن إعادة هيكلة السجناء إلى أنواع أن ييسر العمل مع فئات مختلفة من السجناء وفقاً لحالتهم واحتياجاتهم. ويقدم الدعم لتدريب الأشخاص المحكوم عليهم وتثقيفهم<sup>(٣٤)</sup>، بما يمنحهم فرص عمل أثناء فترة السجن<sup>(٣٥)</sup> وبعد

الإفراج عنهم، مع تحسين معاملتهم وإعداد برامج لتهيئتهم في المرحلة التي تسبق الإفراج. وتطبق وتعزز برامج مراقبة سلوك السجناء المفرج عنهم وإعادة تأهيلهم اجتماعياً، وهي برامج يُوفّر للسجناء في إطارها السكن والعمل. ويُشجع على اللجوء أكثر إلى تطبيق العقوبات البديلة مثل الإقامة الجبرية أو عقوبة التغريم بالمال. وتتولى دائرة مراقبة السلوك والوساطة رصد قضاء هذه الأنواع من العقوبات لتجنب تحويلها إلى السجن. وسيستمر تحسين ظروف التوقيف أو السجن باتخاذ تدابير منها، على سبيل المثال، إنشاء زنانات تتسع لعدد أقل من السجناء أو عنابر لكبار السن أو للسجناء ذوي الإعاقة أو الأمهات المحكوم عليهن اللواتي يرعين رُضعاً. وستُدرس سبل زيادة القدرة الاستيعابية للسجون<sup>(٣٦)</sup>. ومن المبادرات الإضافية الرامية إلى منع العودة إلى الجريمة وإعادة إدماج المجرمين في المجتمع مشروعُ السجن المفتوحة، ومراعاة المسؤولية الاجتماعية في منح العقود العامة لأرباب العمل الذين يوظفون أشخاصاً مدانين أو أشخاصاً من ذوي السوابق الجنائية.

٤٣- وتؤكد الحكومة التشيكية مرة أخرى أنها أجرت تحقيقاً بشأن شبهة ضلوع الجمهورية التشيكية في رحلات تسليم المطلوبين التي قامت بها وكالة المخابرات المركزية، وخلص التحقيق إلى أن هذا الاشتباه لا أساس له. ولم تثبت أي وقائع جديدة بشأن هذه المسألة.

## باء- التعليم الجامع (التوصيات رقم ٧٣ و٩٥-١١٤)

٤٤- نقحت وزارة التعليم والشباب والرياضة خطة العمل الوطنية للتعليم الجامع في عام ٢٠١٢. وأسفرت عملية التنقيح عن وضع "خطة العمل الموحدة لتنفيذ حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية د. ه. وآخرون ضد الجمهورية التشيكية"، تكافؤ الفرص<sup>(٣٧)</sup>، التي حلت محلها في عام ٢٠١٤ "خطة العمل المنقحة لتنفيذ حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية د. ه. وآخرون ضد الجمهورية التشيكية"، تكافؤ الفرص<sup>(٣٨)</sup>. واستناداً إلى هذه الخطة، بدأ العمل، اعتباراً من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، بنظام جديد لتوفير التعليم للتلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة يقوم على دمجهم في مدارس التعليم العادي. ولم تعد التشريعات تصنف التلاميذ حسب الوضع الصحي أو الاجتماعي بل باتت تتناول المشاكل التي يواجهونها في مجال التعليم وما يلزمهم من مساعدة. فالتلاميذ ذوو الاحتياجات التعليمية الخاصة هم تلاميذ يحتاجون إلى تدابير المساندة التي تتيح لهم استغلال إمكاناتهم التعليمية أو ممارسة حقوقهم أو التمتع بها على قدم المساواة مع الآخرين. وأفضل طريقة لتعليم التلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة تكون بإدماجهم في مدارس التعليم العادي. ولا يُسمح بوضع التلميذ في فصول أو مدارس خاصة إلا إذا كانت الجهود المبذولة لإدماج الفرد بالافتتان مع تطبيق تدابير المساندة لا تفي بغرض تمكينهم من استغلال إمكاناتهم التعليمية وممارسة حقوقهم في التعليم. ويجب أن ينظر أحد مراكز تقديم المشورة التربوية بعناية في كل حالة على حدة.

٤٥- وتمثل الخطوة الأساسية في تحديد الاحتياجات التعليمية للتلميذ، وتوفير تدابير المساندة التي من شأنها أن تساعد في تحصيله الدراسي. ويقدم المعلم مساندة أولية في إطار التعليم العادي. ويقترح مركز تقديم المشورة تدابير مساندة أخرى وإدخال تعديلات على العملية التعليمية. والغرض من ذلك هو التوصل إلى نوع محدد من المساعدة التي يحتاج إليها التلميذ ذو

الاحتياجات التعليمية الخاصة بدلاً من حصره في قالب واحد. وينبغي أن تتناسب هذه التدابير مع الوضع الصحي للتلميذ واحتياجاته وظروف عيشه وأن تتيح له البقاء في مدارس التعليم العادي. وتوفّر تدابير المساندة مجاناً. ويتعاون مركز تقديم المشورة التعليمية والمدرسة والوالدا الطفل بشأن التنفيذ العملي لتدابير المساندة. وفي حال لم تكن هذه التدابير مرضية، يجوز للتلميذ أو لوالديه، وكذلك للمدرسة أو إحدى الهيئات العامة (لا سيما الهيئة المعنية بتوفير الحماية الاجتماعية والقانونية للأطفال)، أن يطلب إلى المعهد الوطني للتعليم مراجعة التوصية المقدمة. ويجوز للوالدين أيضاً أن يطلبوا مراجعة تقرير الفحص.

٤٦- ويجري تطبيق أدوات جديدة للتشخيص تركز على تقييم مدى استقلالية الطفل واعتماده على نفسه وقدرته على التأقلم مع المجتمع وعادات الدراسة لديه. ووضعت معايير لاختبار جميع التلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، وفُرغ من إعداد أدوات التشخيص النفسي والتشخيص التربوي الخاص توجيهاً لمزيد من الدقة في تحديد مهارات التلاميذ الذين ينتمون إلى بيئات ثقافية مختلفة. واستحدثت اختبارات تحدد مهارات التأقلم التي يتمتع بها هؤلاء التلاميذ. ومنذ عام ٢٠١٣، بات كل مركز من مراكز تقديم المشورة في الجمهورية التشيكية يضم موظفاً واحداً على الأقل يكون مدرباً على استخدام أدوات التشخيص، ويتواصل تنظيم هذا التدريب. وفي عام ٢٠١٥، نشرت وزارة التعليم والشباب والرياضة توجيهات منهجية لتشخيص الإعاقة العقلية المتوسطة أو تقييم المهارات الإدراكية لدى التلاميذ الذين ينتمون إلى بيئات تعاني من الحرمان الاجتماعي. وتخضع عملية التشخيص لإشراف مفتشية المدارس التشيكية.

٤٧- ويضطلع المدرسون المساعدون في المدارس الابتدائية بدور هام في عملية الإدماج، وهو دور لا يقتصر على مساعدة التلاميذ الروما على التعود على البيئة المدرسية بل يشمل أيضاً العمل معهم ومع أسرهم ومدرسيهم بشأن إنجاز المهام اليومية. وتنظم المدارس الابتدائية فصولاً دراسية تمهيدية مجاناً تهيئ الأطفال للانتقال بنجاح إلى التعليم العادي. ومنذ عام ٢٠١٥، فُتِح باب الالتحاق بالفصول الدراسية التمهيدية لجميع الأطفال، وليس فقط للأطفال الذين يعتبرون محرومين اجتماعياً، وذلك من أجل الحد من خطر عزل أطفال الروما في التعليم الابتدائي. ومنذ عام ٢٠١٧، باتت السنة الأخيرة من التعليم قبل المدرسي إلزامية وجبانية بالنسبة لجميع الأطفال لضمان نجاحهم في السنة الأولى من التعليم العادي. وتتولى المدارس والهيئات المعنية بتوفير الحماية الاجتماعية والقانونية للأطفال رصد ارتياد الأطفال للمدرسة وتحسين مستوى التعاون مع الآباء والأمهات لضمان ارتياد المدرسة كما يلزم. ويحسن المعهد الوطني للتعليم التكميلي من كفاءة المعلمين في مجال التعليم الجامع. ويجري استحداث آليات مراقبة لضمان عدم دمج التلاميذ خطأ في برامج تعليمية لا تتناسب مع احتياجاتهم التعليمية، وتخضع هذه الآليات لإشراف مفتشية المدارس التشيكية ومراكز تقديم المشورة التربوية.

٤٨- وقد أثمرت هذه التدابير. فالاستقصاءات التي أجرتها مفتشية المدارس التشيكية، خلال الموسمين الدراسيين ٢٠١٣/٢٠١٤ و ٢٠١٤/٢٠١٥، في مدارس تضم خمسة تلاميذ أو أكثر يعانون من إعاقة عقلية متوسطة، كشفت عن تراجع نسبته ١١ في المائة في عدد أطفال الروما المقيدين في هذه المدارس في برنامج تعليمي مصمم للتلاميذ المصابين بإعاقة عقلية متوسطة، مقابل ارتفاع عدد هؤلاء التلاميذ في نظام التعليم العادي بنسبة ١٢ في المائة. وبلغت نسبة

التراجع ٥,٥ في المائة ونسبة الارتفاع ٥,٦ في المائة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، ولكن إجمالي النقص والزيادة الفعلين كان حوالي ١ ٠٠٠ تلميذ و ٢ ٠٠٠ تلميذ، على التوالي<sup>(٣٩)</sup>. وعليه، فإن عدد التلاميذ الروما المقيدون في برامج تعليمية تعتبر مناسبة للمصابين بإعاقة عقلية متوسطة في انخفاض متواصل، فيما يستمر ارتفاع عدد التلاميذ الروما في التعليم العادي<sup>(٤٠)</sup>. وتزيد نسبة التلاميذ الروما في نظام التعليم العادي عن ٨٥ في المائة مقارنة بالتلاميذ الذين ينتمون إلى غالبية السكان، الذين تناهز نسبتهم ٩٨ في المائة. وعلاوة على ذلك، ألغي في عام ٢٠١٦ مُرفق البرنامج التعليمي الإطاري للتعليم الأساسي الذي ينظم تعليم التلاميذ المصابين بإعاقة عقلية متوسطة، واستخدم في تصميم منهج تكاملي.

٤٩- ويساعد النظام الجديد الخاص بتعليم التلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة التلاميذ المصابين بإعاقة في الحصول على التعليم على قدم المساواة مع الآخرين وفقاً لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد عززت التغييرات التي أدخلت على التشريعات حقهم في التعليم العادي بصرف النظر عن وضع المدرسة وقدراتها؛ وبالتالي، فإن التلميذ الذي يعاني من إعاقة يحق له ارتياد مدارس المنطقة التعليمية المحلية على قدم المساواة مع التلاميذ غير المصابين بإعاقة. وقد خضع نظام التمويل للتوحيد والتبسيط لكي يتسنى توفير التمويل الكافي لتطبيق كل تدبير من تدابير المساندة وفقاً للمتطلبات التنظيمية. وأدرجت في مهام المدرسين المساعدين تقديم المساعدة اللازمة للتلاميذ ذوي الإعاقة البدنية الشديدة فيما يتعلق بالعناية بأنفسهم وقدرتهم على الحركة أثناء الدرس.

## كاف- حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية (التوصيتان رقم ٧٤ و ٧٥)

٥٠- تعترف الجمهورية التشيكية، منذ عام ٢٠٠٦، بعقد الشراكة المسجل بين شخصين من نفس الجنس. وهو يعامل، في جوانب كثيرة، معاملة الزواج بين شخصين من الجنسين. فكل من الشريكين المسجلين هو أقرب الأقرباء للآخر، ولهما نفس الحقوق وعليهما نفس الواجبات في إطار الشراكة التي تربطهما، ويقرران في الأمور المشتركة، ويدخلان معاً في التزامات، ويمكنهما تمثيل بعضهما بعضاً في الشؤون المشتركة. ومن واجب الشريكين التكافل فيما بينهما وبتوليان معاً مهمة رعاية أطفال أي منهما. ولا تقيد الشراكة المسؤولية الوالدية أو إمكانية تعهد طفل بالرعاية. وفي المعاملات القانونية، يعامل الشريكان معاملة الأزواج؛ فبإمكانهما، على سبيل المثال، التعاقد معاً من أجل استئجار شقة وتوارث الممتلكات فيما بينهما. غير أن ثمة اختلافات لا تزال قائمة، ولا سيما في قانون الأسرة. فليست هناك ملكية مشتركة بين الشريكين ولا يحق لأحدهما الحصول على معاش الترميل بعد وفاة الآخر. ولا يسمح للشركاء المسجلين بالتشارك في تبني الأطفال أو استخدام أساليب الإخصاب الاصطناعي.

٥١- ويحظر التمييز القائم على أساس الميل الجنسي بموجب قانون مكافحة التمييز على نطاق انطباقه بالكامل، ويجوز لأي شخص يتعرض للتمييز بسبب الميل الجنسي اللجوء إلى جميع الخيارات المتاحة للدفاع عن حقوقه. ومع ذلك، لا تزال هناك بعض الاختلافات فيما يتعلق بحقوق الأقليات الجنسية. ورغم أن المحكمة الدستورية ألغت في عام ٢٠١٦ حظر التبني على الشركاء المسجلين، فإن هذا الإلغاء أتاح إمكانية تبني الأطفال لشريك واحد فقط وليس



لكلا الشريكين؛ وعلاوة على ذلك، لا يسمح للشريك بتبني طفل الشريك الآخر. ويرد مقترح تبني أحد الشريكين لطفل شريكه كوالد ثان للطفل في العديد من التعديلات التي قدمتها الحكومة أو نواب برلمانين بشأن القانون المتعلق بعقد الشراكة المسجل، وينظر فيها مجلس النواب حالياً. ويوحي موقف الجمهور العام بارتفاع درجة التسامح تجاه الأسر المثلية. وهناك كذلك مسائل أخرى يمكن مناقشتها في المستقبل، بما في ذلك إمكانية حصول المرأة العزباء أو المرأة التي ترتبط بعلاقة شراكة مسجلة على فرصة الإنجاب المدعوم طبيياً، أو الاعتراف القانوني لمغاييري الجنس بهويتهم الجنسية وضرورة إجراء عمليات جراحية. وتساعد التوجيهات المنهجية التي وضعتها وزارة التعليم والشباب والرياضة المعلمين في عملية التثقيف بشأن حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسية ومنع كراهية المثلية الجنسية بين الأطفال والشباب من خلال بيان الممارسات الموصى بها والكتابات التي تتناول هذا الموضوع وكذلك المعلومات المتعلقة بالمنظمات التي تركز على حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسية.

## لام- التعقيم غير القانوني (التوصيات رقم ٨٠-٨٢ و ٩٤)

٥٢- إن وسيلة الانتصاف الرئيسية المتاحة لضحايا التعقيم غير القانوني هي رفع دعوى قضائية للمطالبة بتعويض عن تكبد أضرار غير مالية جراء انتهاك حقوقهم الشخصية، ويمكن أن يكون هذا التعويض نقدياً أو غير نقدي. وفي البداية، اعتُبرت هذه المطالبات، في الاجتهادات القضائية، مطالبات غير قابلة للتقادم. وفي عام ٢٠٠٨، غيرت المحكمة العليا التفسير القانوني، وبات التعويض النقدي، كما المطالبات النقدية الأخرى، يخضع لفترة التقادم العادية وهي ثلاث سنوات من حدوث الضرر. ومنذ ذلك الحين، ترفض المحاكم مطالبات الحصول على تعويض نقدي عن تكبد أضرار غير مالية، التي تقدم بعد انتهاء فترة التقادم. ومع ذلك، رأت المحكمة الدستورية أن الاعتراض على فترة التقادم ينبغي تقييمه من منظور الخلق الحميد، أي تحديد ما إذا كان أحد الطرفين تسبب في سقوط الدعوى بالتقادم وما إذا كان أثر التقادم شديداً على ذلك الطرف بالنظر إلى الظروف السائدة. ولذلك، رفضت المحكمة العليا، في عام ٢٠١١، اعتراضاً على التقادم في قضية تتعلق بالتعقيم غير القانوني، وتمكن المريض من الحصول على تعويض. وأصدرت المحكمة العليا قراراً مماثلاً في عام ٢٠١٤. ولا تخضع الأشكال الأخرى لجبر الأضرار غير المالية، مثل الترضية المعنوية أو وقف الانتهاك أو إزالة الآثار الناجمة عنه، للتقادم، ويجوز التماس هذا الجبر في أي وقت. وقضت المحاكم التشيكية، في جميع قضايا التعقيم غير القانوني، بأن تعقيم الشخص دون الحصول على موافقة حرة ومستنيرة منه يمثل عملاً غير قانوني، وأمرت بأن يقدم المستشفى ترضية معنوية في شكل اعتذار. وإذا ما غيرت التشريعات التي تنظم التقادم، فإن انطباق التشريعات الجديدة سيقصر على الحالات التي ستقع بعد هذا التغيير فقط، تماشياً مع مبدأ اليقين القانوني.

٥٣- وفي عام ٢٠١٥، ناقشت الحكومة التشيكية مشروع قانون ينظم التعويض عن تعقيم الأشخاص بصورة غير قانونية، لكنها لم تقره. ونظرت الحكومة بعناية في جميع الحجج المستمدة من النظام الدستوري التشيكي، والاجتهادات القضائية للمحاكم التشيكية والدولية، بما في ذلك المحكمة الدستورية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ومن الآراء التي أدلى بها أمين المظالم،

والتوصيات الصادرة عن الهيئات الدولية لحقوق الإنسان. ولم تستنتج الحكومة أن الآلية فعالة، وهي لا تزال تعتقد أن الدعوى القضائية تمثل سبيل انتصاف يفي بالغرض فيما يتعلق بالالتزامات الدولية للحكومة. وقد رأت دوماً أن إنشاء آلية تعويض هو بمثابة مكرمة لطيفة تتجاوز نطاق هذه الالتزامات.

٥٤- ويشترط القانون الحصول على موافقة خطية من المريض على التعقيم لكي يكون قانونياً. والطبيب ملزم بإبلاغ المريض، قبل التعقيم، بطبيعة العملية وعواقبها ومخاطرها، أمام شاهد واحد على الأقل. ويشترط أن تفصل بين تاريخ تقديم المعلومات وإعطاء الموافقة على التعقيم لأسباب طبية، مدة لا تقل عن ٧ أيام، ومدة ١٤ يوماً في حالة التعقيم لأسباب غير طبية لكي يُمنح المريض الوقت اللازم للنظر في جميع الظروف المحيطة بالعملية. وتشمل الموافقة المستنيرة الخطية ما يلي: معلومات عن الغرض من العملية وطبيعتها وفوائدها وعواقبها ومخاطرها؛ وإسداء المشورة بشأن بدائل العملية، وما يمكن أن يصيب الجسم من أوجه قصور وإجهاد في المستقبل، وطريقة العلاج، والوقاية الملائمة. وتشمل هذه الموافقة أيضاً معلومات موجزة عن التكوين الجسدي للأعضاء الجنسية الداخلية. وبالتوقيع على هذه الموافقة، يؤكد الطبيب والمريض والشهود تقديم هذه المعلومات واستلامها واستيعابها. وتشكل الموافقة، إلى جانب السجل الخاص بتقديم المعلومات، جزءاً من الملف الطبي للمريض. وقد نُشر نموذج للموافقة المستنيرة الخطية في مجلة وزارة الصحة ويستخدمه مقدمو خدمات الرعاية الصحية. وقد تُرجمت استمارة الموافقة إلى لغة الروما. ويجب أن يعطي المريض موافقته النهائية قبل إجراء العملية مباشرة. وتدعم وزارة الصحة أيضاً تدريب الأطباء وتوعية الناس بحقوق المرضى.

### ميم- حقوق الأجنبي (التوصيات رقم ٩٢ و ٩٣ و ١١٥-١٢٠)

٥٥- الجمهورية التشيكية هي طرف في كل من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين والاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية. وتخضع حقوق أي أجنبي مقيم في الجمهورية التشيكية، أي المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية، للقانون الذي ينظم إقامة الرعايا الأجانب ولقانون اللجوء وفقاً للنظام الدستوري والمعاهدات الدولية. وفي عام ٢٠١٦، ناهز عدد الأجانب المقيمين في الجمهورية التشيكية ٥٠٠ ألف أجنبي، صُرح ل ٥٥ في المائة منهم بالإقامة الدائمة. وقد أقام أكثر من ٤٨٠ ألف أجنبي في الجمهورية التشيكية لمدة تجاوزت ١٢ شهراً، مما يشكل ٤,٥ في المائة من سكان الجمهورية التشيكية<sup>(٤)</sup>. وناهز عدد اللاجئين الذين أقاموا في الجمهورية التشيكية خلال العام نفسه ٣ ٠٠٠ لاجئ. وظلت الجمهورية التشيكية تُبلِّغ سنوياً، على مدى سنوات عدة، عن تلقي طلبات لجوء تراوح عددها بين ١ ٠٠٠ و ١ ٥٠٠، يقبل منها حوالي ٥٠٠ طلب.

٥٦- وعملاً بالقانون المتعلق بإقامة الرعايا الأجانب، يبلغ كل أجنبي بأن القانون يميز له رفع دعوى قضائية للطعن في قرار الطرد في غضون ١٠ أيام من تاريخ إبلاغه بالقرار. ويكون للدعوى القضائية أثر إيقافي على إنفاذ القرار إذا كان هناك سبب آخر لطرده الشخص غير تهديد الأمن القومي. ويجب على المحكمة أن تبت في القضية في غضون ٦٠ يوماً. ولا يودع الشخص الذي يلتمس اللجوء مركز استقبال آمن إلا للفترة اللازمة لتحديد هويته وإجراء الفحص الطبي. وفي حالات استثنائية، يمكن أن يُطلب من هذا الشخص البقاء في المركز فترة

أطول إذا كان يشكل تهديداً للنظام العام، أو كان يعيق عملية تحديد هويته أو إذا لم يبد تعاوناً أثناء الإجراءات، ولا يطبق أي تدبير بديل. ويجوز للشخص أن يرفع دعوى قضائية للطعن في قرار احتجازه، ويجب على المحكمة أن تبت في القضية في غضون أيام. ولا يحتجز ملتسو اللجوء من القصر والأسر التي لديها أطفال والفئات الضعيفة الأخرى.

٥٧- ويخضع الأجانب المقيمون في الجمهورية التشيكية لنفس الشروط المطبقة على المواطنين التشيكيين فيما يتعلق بالحصول على التعليم. ويتمتع أطفال الأجانب بالحق في الحصول على التعليم قبل المدرسي والمدرسي مجاناً في إطار إلزامية الالتحاق بالمدرسة. ولا يتاح الحصول على التعليم الثانوي والتعليم التقني العالي إلا للأجانب المقيمين بصورة قانونية في الجمهورية التشيكية. ولا يخضع الحصول على التعليم الجامعي لأي قيود.

٥٨- وترتبط حماية العمال المهاجرين ارتباطاً وثيقاً بمكافحة الاتجار بالبشر والاستغلال في العمل. ويُدرب موظفو سلطات إنفاذ القانون ومفتشية العمل على تحديد ضحايا الاتجار بالبشر وتقديم المساعدة لهم. وفي عام ٢٠١٤-٢٠١٥، نفذت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مشروعاً بعنوان "الابتكار وسيلة لمنع استغلال مواطني الاتحاد الأوروبي في العمل". وتوحي المشروع جمع تجارب البلدان الأخرى في مجال الاستغلال في العمل، والوقوف على وضع واحتياجات الفئة المستهدفة بالاستغلال في العمل. وأعقبت المشروع حملة إعلامية تستهدف الضحايا المحتملين والسلطات المعنية. وعلاوة على ذلك، أسفر المشروع عن إعداد مشروع سياسة لمنع استغلال مواطني الاتحاد الأوروبي في العمل في الجمهورية التشيكية، استُخدم في سياسة الحكومة لمكافحة الاتجار بالبشر وأنشطة أخرى نفذتها السلطات.

٥٩- ويتلقى الأجنبي الراغب في القدوم إلى الجمهورية التشيكية من بلدان تقع خارج الاتحاد الأوروبي/الجماعة الاقتصادية الأوروبية للعمل أو لأسباب أخرى تعليمات من السفارة في البلد الأصلي، ويمكنه المشاركة بعد وصوله إلى الجمهورية التشيكية في دورات التكيف والاندماج التي يطلع فيها على حقوقه وواجباته. ويمكن للأجنبي أيضاً الاستفادة بخدمات المترجم الفوري المجتمعي الخاصة وموظف التواصل الثقافي، اللذين تتمثل وظيفتهما في مساعدة الأجانب في الجمهورية التشيكية على الحصول على المعلومات الكافية والتمكن من الاعتماد على النفس<sup>(٤٢)</sup>.

## نون - مكافحة الفساد (التوصية رقم ٢٦)

٦٠- في عام ٢٠١٤، اعتمدت الحكومة سياسة لمكافحة الفساد للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧. وتشمل أولويات هذه السياسة أن تعمل السلطة التنفيذية بكفاءة واستقلالية وفقاً لقانون عام ٢٠١٤ المتعلق بالخدمة المدنية والجاري تطبيقه حالياً. وتحدد لائحة تنظيمية داخلية للخدمة مدونة قواعد السلوك لموظفي الخدمة المدنية. وتعد السلطات الحكومية المركزية سنوياً برامج داخلية لمكافحة الفساد تنظم إدارة مخاطر الفساد والإجراءات المتعلقة بحالات الاشتباه في وقوع فساد. ويدخل تحقيق الشفافية وإتاحة إمكانية الحصول على المعلومات ضمن الأولويات، فقد سُنَّ القانون المتعلق بمنشور تجميع القوانين ومنشور تجميع المعاهدات الدولية لضمان إمكانية الاطلاع إلكترونياً بشكل كامل على جميع التشريعات اعتباراً من عام ٢٠٢٠. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت قواعد جديدة بشأن تمويل الأحزاب والحركات السياسية وحملاتها الانتخابية،

وأنشئ المكتب المستقل للرقابة على الإدارة الاقتصادية للأحزاب والحركات السياسية. ويرجح أن يتعزز الاستخدام الاقتصادي لممتلكات الدولة من خلال قانون جديد بشأن المشتريات العامة، وقانون بشأن تسجيل العقود والاتفاقات العامة، وقانون بشأن إثبات مصادر الأصول. ويعكف مجلس النواب على مناقشة مشروع قانون يوسع نطاق صلاحيات المكتب الأعلى لمراجعة الحسابات لتشمل مراجعة حسابات الوحدات الإقليمية المتمتعة بالحكم الذاتي، والكيانات القانونية العامة، والشركات التجارية التي تملك الدولة حصة فيها، ومشروع قانون جديد لتنظيم تسيير ورقابة الإدارة العامة. ولم تعتمد حتى الآن القواعد القانونية المتعلقة بترشيح ممثلي الدولة في الشركات وفي المؤسسات المملوكة للدولة، ولا القانون الجديد بشأن أعضاء النيابة العامة. وتمثل المهمة الرئيسية، فيما يتعلق بتنمية المجتمع المدني، في وضع القواعد القانونية لحماية المبلغين عن المخالفات، وهو ما يناقشه مجلس النواب حالياً.

### ثالثاً- الوفاء بالتعهدات الطوعية التي قطعتها الجمهورية التشيكية

٦١- كانت الجمهورية التشيكية عضواً في مجلس حقوق الإنسان في الفترتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و ٢٠١١-٢٠١٤، وهي تسعى إلى الحصول على العضوية للمرة الثالثة في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢١<sup>(٤٣)</sup>. وقد قطعت الجمهورية التشيكية، أثناء ترشحها لعضوية المجلس في عام ٢٠١٠، العديد من التعهدات الطوعية ووفت بها في السنوات التي تلت. واضطلعت، خلال فترة عضويتها في المجلس وخارجها، بدور نشط في أعماله، واقترحت وأيدت قرارات رئيسية صدرت عنه وعن المقرررين الخاصين وغيرهم من آليات المجلس<sup>(٤٤)</sup>. وقدمت ما مجموعه ٩٠٣ توصيات خلال جولتي الاستعراض الدوري الشامل السابقتين. وهي تدعم بوجه خاص مشاركة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في أعمال المجلس، وحماية حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي. وتتعاون الجمهورية التشيكية مع هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات في إطار أدائها لالتزاماتها الدولية على النحو الواجب. وتقدم أيضاً الدعم المالي إلى مفوضية حقوق الإنسان وغيرها من آليات الأمم المتحدة، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة بناء السلام، وهي تشارك في أعمال هذه الهيئات<sup>(٤٥)</sup>. وتنفق الجمهورية التشيكية سنوياً حوالي ٥٠ مليون كورونا تشيكية على مشاريع لتعزيز حقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية في بلدان ثالثة. وقد وفّت معظم التزاماتها الأخرى بتنفيذها التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل أو باضطلاعها بالأنشطة التي يلي بيانها.

### رابعاً- قضايا حقوق الإنسان الأخرى التي شهدتها الجمهورية التشيكية في

الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧

٦٢- شهدت هذه الفترة إجراء تعديل دستوري وحيد حصر الحصانة التي يتمتع بها النواب وأعضاء مجلس الشيوخ وقضاة المحكمة الدستورية في مدة ولايتهم أو خدمتهم. وفي هذه الفترة، لم يجر أي تعديل على ميثاق الحقوق والحريات الأساسية، الذي ينص على الحماية الدستورية

المكفولة لها. وظل الإطار الأساسي لحماية حقوق الإنسان دون تغيير، وتعزز بالتصديق على العديد من الاتفاقيات الدولية المشار إليها أعلاه.

٦٣- وقد ذُكرت العديد من الخطوات التي اتخذتها الحكومة التشيكية في مجال حماية حقوق الإنسان في معرض بيان تنفيذ التوصيات. وتشمل الخطوات الأخرى تنظيم استخدام البيانات الشخصية في مكافحة الجريمة والإرهاب لضمان حمايتها وضمان فعالية العمليات التي تنفذها قوات الأمن. ومن شأن إصلاح نظام الرعاية الصحية النفسية، الذي سينفذ بحلول عام ٢٠٢٣، أن يؤدي إلى التحول عن الرعاية المؤسسية إلى الرعاية المجتمعية التي ستتاح محلياً للمرضى وتدعم إدماجهم في الحياة اليومية وفقاً للمعايير الحالية لحقوق الإنسان. وخضع الإجراء المتمثل في إيداع الأشخاص غير الطوعي في مرافق الخدمة الاجتماعية للتعديل من أجل احترام حقوق العملاء وضمان الحماية القضائية لحرمتهم الشخصية ورصد حالتهم على نحو أفضل. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الحكومة زيادة الحد الأدنى للأجور لضمان العيش الكريم وفقاً للالتزامات الدولية<sup>(٤٦)</sup>.

٦٤- وبناء على بعض التوصيات، تركز الحكومة على الإدماج الاجتماعي وحماية حقوق الفئات الضعيفة. فاستراتيجية الإدماج الاجتماعي لعام ٢٠١٤ تهدف إلى خفض عدد الأشخاص المعرضين لخطر الفقر من خلال العمل الاجتماعي وتدابير أخرى. ويتمثل الغرض المتوخى من هذه الاستراتيجية في تثبيت عدد الأشخاص المعرضين لخطر الفقر أو الحرمان المادي ومن يعيشون في أسر ذات كثافة عمل متدنية عند الأرقام المسجلة في عام ٢٠٠٨، وذلك بحلول عام ٢٠٢٠، وبذل جهود تؤدي إلى خفض هذا العدد بمقدار ٣٠ ٠٠٠<sup>(٤٧)</sup>. وتشكل هذه الاستراتيجية الأساس الذي تقوم عليه استراتيجية مكافحة الإقصاء الاجتماعي للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، التي تمثل الوثيقة الأساسية للوكالة الحكومية المعنية بالإدماج الاجتماعي التي ترتبط بشراكات محلية مع بلديات تضم مناطق تعاني من الإقصاء الاجتماعي لمساعدتها في إعداد التدابير اللازمة لإعادة إدماج سكانها في المجتمع. وعلاوة على ذلك، وُضعت استراتيجيات حكومية محددة لمعالجة حالة فئات أخرى من السكان مثل كبار السن أو المشردين أو الأشخاص ذوي الإعاقة. وتهدف خطة العمل الوطنية بشأن الشيخوخة الإيجابية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ إلى التصدي لظاهرة شيخوخة السكان وإيجاد بيئة مواتية لكبار السن تكفل لهم حياة جيدة وتحمي حقوقهم. وترتكز خطة العمل الوطنية لتعزيز تكافؤ الفرص لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ إلى الجهود المبذولة طيلة ٢٥ عاماً تقريباً من أجل تعزيز حقوقهم في الجمهورية التشيكية، وهي تمثل الإطار الأساسي لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد وضعت الحكومة، منذ عام ٢٠١٣، سياسة مكرسة لمشكلة التشرد تقوم على اعتبار توفير المسكن الجيد والثابت أساس الإدماج الاجتماعي.

٦٥- وعززت المحكمة الدستورية حق ضحايا الجرائم في التحقيق والتعويض الفعالين في الإجراءات الجنائية وفقاً للمعايير الدولية. فوضعت المحكمة الإدارية العليا حدوداً لاستخدام نظام المراقبة بالفيديو لحماية الممتلكات وأصدرت أحكاماً بشأن حماية حرية التجمع، أعقبتها تغييرات في التشريعات. وقضت المحاكم بأن رفض تأجير الشقق للروما يمثل تمييزاً عنصرياً، وأصدرت فتوى بشأن فرض قيود على إظهار رموز دينية في المدارس.

٦٦- وفيما يخص القضايا الحديثة المتعلقة بحقوق الإنسان، حولت الحكومة التشيكية اهتمامها إلى موضوع الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وهي تعد حالياً خطة عمل وطنية وفقاً للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. ويفترض أن تشكل خطة العمل هذه الوثيقة الأساسية لتنظيم الأنشطة التجارية وفقاً لمبادئ حقوق الإنسان، ومن المتوقع إقرارها هذا العام. وأقرت الحكومة التشيكية في هذه السنة الإطار الاستراتيجي للجمهورية التشيكية حتى عام ٢٠٣٠، الذي يحدد للجمهورية التشيكية مسارها في العقود المقبلة وفقاً لأهداف التنمية المستدامة. وسيكون هذا الإطار بمثابة وثيقة تنظم أي أنشطة تنفذها إدارة الدولة من أجل ضمان ظروف حياة جيدة لسكان الجمهورية التشيكية. وتسهل أيضاً بعض الخطوات التي تقدم بياتها تحقيق أهداف معينة<sup>(٤٨)</sup>.

٦٧- وشكلت أزمة الهجرة في عام ٢٠١٥ تحدياً كبيراً للجمهورية التشيكية. فقد أدى ازدياد عدد الأجانب المقيمين بصورة غير قانونية فيها إلى تدهور الأوضاع في مرافق الاحتجاز<sup>(٤٩)</sup> التي لم يعد بإمكانها بالتالي توفير ظروف معقولة لجميع الأجانب وأسرههم. وتحسنت الحالة بعد فتح مرفقين إضافيين في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. وتعمل حالياً ثلاثة مرافق احتجاز يمكن إيداع الأجانب فيها، وهي تملك طاقة استيعابية كافية وتتسم الأوضاع العامة فيها بمستوى عال. ويعمل في جميع هذه المرافق عدد كاف من الموظفين المدربين، من بينهم أخصائيو اجتماعيون و مترجمون فوريون ومهنيون طبيون. وهناك مرفق واحد صُمم لإيواء الأسر التي لديها أطفال، وهو يراعي احتياجاتها الخاصة من حيث نوع الموظفين العاملين فيه وتجهيزاته الداخلية وأنشطة أوقات الفراغ التي يوفرها. ويمكن الأطفال مع والديهم في المرفق لفترة أقصاها ٩٠ يوماً. وبعد عام ٢٠١٥، بات من اللازم أن يكون إيداع الأطفال في هذا المرفق متماشياً من الناحية القانونية مع اتفاقية حقوق الطفل. وبخلاف ذلك، يجب اتخاذ تدابير خاصة مختلفة، مثل الإفراج عن الأجنبي بكفالة أو إبلاغ الشرطة بإقامته لضمان مغادرته للجمهورية التشيكية. ومنذ عام ٢٠١٦، أُدرجت قواعد أكثر تفصيلاً في القانون المتعلق بإقامة الرعايا الأجانب بشأن واجب الأجنبي في تحمل تكاليف إقامته في المرفق.

## Notes

- <sup>1</sup> Primarily, it is the Government Council for Human Rights and committees attached to this Council: the Committee for the Rights of the Child, the Committee for the Rights of Foreigners, the Committee against Torture and Other Cruel, Inhuman and Degrading Treatment, and the Committee for Sexual Minorities; the Government Council for National Minorities; the Government Council for Roma Minority Affairs; the Government Council for Gender Equality; the Government Council for Anti-corruption Coordination; and the Interdepartmental Coordination Group for Combating Human Trafficking.
- <sup>2</sup> See <http://lib.ohchr.org/HRBodies/UPR/Documents/Session14/CZ/CzechRepublicMidTermReport.pdf>
- <sup>3</sup> The State Labour Inspection Office annually investigates approximately 300–400 complaints and identifies a breach of regulations in around 100 cases. The Czech Trade Inspection undertakes approximately 1,500 inspections a year on average and establishes discrimination in around 20 cases.
- <sup>4</sup> Such services are provided by more than 1,000 organisations across the Czech Republic.
- <sup>5</sup> In 2015, the number of foster parents amounted to 11,121 and additional 7,762 persons looked after children through a different form of alternative family care.
- <sup>6</sup> In 2015, a total of 18,151 children were in substitute family care whereas 8,972 children were in different forms of institutionalised care.
- <sup>7</sup> The Czech legal age for sexual intercourse is 15 years of age. Any sexual intercourse with children under 15, whether with consent or not, is a crime which corresponds to the crime of sexual abuse. In respect of children aged between 15 and 18, only sexual intercourse without consent or for payment or other consideration is illegal (such intercourse is naturally illegal also with children

- under 15), which corresponds to the crimes of trafficking in people, sexual duress or seduction to sexual intercourse.
- 8 See the website <http://aplikace.policie.cz/hotline>. In 2016 alone, the application received more than 3,000 complaints, of which nearly 200 were decency crimes, including sexual violence.
- 9 It is primarily crisis intervention, board and lodging, psychological and social care, or health care.
- 10 In spite of that, all of the 14 victims included in the programme in 2016 consented to requesting that investigating, prosecuting and adjudicating bodies investigate their cases.
- 11 Also since 2003, as many as 96 voluntary returns paid by the government have taken place under the Voluntary Return Programme (which is) in collaboration with IOM. This programme is a part of the Programme Supporting and Preventing Victims of Trafficking in Human Beings in the Czech Republic.
- 12 As many as 100 organisations and agencies provide this service in the Czech Republic.
- 13 [www.ochrance.cz/en](http://www.ochrance.cz/en)
- 14 Primarily, it is the Government Council for Roma Community Affairs and its committees and working groups, the Government Council for National Minorities, and non-governmental organisations involved in Roma community integration.
- 15 These data only come from some regions with high unemployment rates.
- 16 The Bill on social housing has been approved by the government and submitted to Parliament this year.
- 17 Since 1998, the government has provided support for the development of nearly 10,000 social flats for persons on low income.
- 18 In 2016, a total of 27 organisations implemented projects under the Social Exclusion Prevention and Community Work. Support Scheme run by the Office of the Government and focused on supporting the integration of Roma; the projects delivered support to a total of 4,174 clients.
- 19 More than 1,100 schools across the Czech Republic have been working with Roma parents this way.
- 20 In 2016, 30 million Czech crowns were allocated for this support and more than 5,000 pupils were supported.
- 21 A total of 1,412 students received such aid in 2016.
- 22 As many as 366 study grants to Roma university students at a total value of 8.5 million Czech crowns were provided in the Czech Republic between 2010 and 2016. Additional students have received aid from private foundations.
- 23 A total of eight projects received such aid in 2016.
- 24 In 2016, a total of 221 counsellors were active.
- 25 Currently, the overall representation in national, regional or local assemblies is about 20–24%. The government representation share is 18% and the state administration representation shares range from 27% to 43% depending on the level of hierarchy. In contrast, the approximate share of women in judiciary is 60%. Available data show that this representation share in the private sector is about 10%.
- 26 This is the current gender pay gap in the Czech Republic.
- 27 The Facebook presentation has won more than 2,300 followers and 2,200 likes.
- 28 For example, it is these crimes: murder; bodily harm; torture and other inhuman and cruel treatment; illegal confinement or restraint; kidnapping; or abusing an official's authority.
- 29 A total of 133 incidents were reported in 2016.
- 30 This page has attracted over 56,000 followers and 57,000 likes.
- 31 <http://www.hatefree.cz/> This website has 40,000 visitors on average each month.
- 32 There are 280 zones across the Czech Republic.
- 33 See A/HRC/23/39/Add.2, p. 20; A/HRC/25/55/Add.3, p. 22 or A/69/336, p. 5–6.
- 34 In 2016, as many as 157 prisoners completed vocational courses, 350 language courses, and 531 IT courses.
- 35 By the end of 2016, more than 7,600 persons had been in employment, and the prisoner employment rate was more than 50% of all prisoners fit for work.
- 36 By the end of 2016, Czech prisons had held a total of 22,481 persons, which accounted for 108.3% of their capacity.
- 37 <https://wcd.coe.int/com.instranet.InstraServlet?command=com.instranet.CmdBlobGet&InstranetImage=2186980&SecMode=1&DocId=1953724&Usage=2>
- 38 <https://wcd.coe.int/com.instranet.InstraServlet?command=com.instranet.CmdBlobGet&InstranetImage=2684956&SecMode=1&DocId=2234972&Usage=2>
- 39 The number of the schools which gather the data, and therefore the number of pupils in all groups, was increased as from school year 2014/2015.
- 40 The total number of pupils dropped in school year 2016/2017, so the differences are smaller but the positive trend continues.
- 41 This has been the highest number in the history of the Czech Republic.
- 42 Information about this and other services is available on multilingual websites

- www.imigracniportal.cz and www.cizinci.cz.
- <sup>43</sup> In 2014, the Czech ambassador and permanent representative to Geneva was Vice-President and Rapporteur to the HRC.
- <sup>44</sup> The Czech Republic regularly raises resolutions on equal participation in political and public affairs (four resolutions since 2013) or rights to freedom of peaceful assembly and of association (four resolutions since 2010).
- <sup>45</sup> The last year's untied contribution of the Czech Republic to the operations of OHCHR is 1.25 million Czech crowns. The Czech Republic has contributed 200,000 Czech crowns to the operations of the SPT and the same amount to the Voluntary Fund for Victims of Torture. The Czech Republic wishes to continue to make, and perhaps raise, financial contributions to OHCHR. The Czech Republic has contributed to various activities of UNDP more than 60 million Czech crowns. Several million Czech crowns have been contributed by the Czech Republic to various projects of UNICEF or PBC.
- <sup>46</sup> Between 2013 and 2017, the minimum wage was raised from 8,000 to 11,000 Czech crowns.
- <sup>47</sup> The population in the Czech Republic ranks among those EU populations that are at the least risk of poverty and social exclusion. See [http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/People\\_at\\_risk\\_of\\_poverty\\_or\\_social\\_exclusion](http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/People_at_risk_of_poverty_or_social_exclusion)
- <sup>48</sup> For instance, the activity in the field of Roma integration and the combating of social exclusion contribute to implementing goals 1, 3, 8 and 10; the activity in the field of inclusive education contributing to implementing goal 4; the activity in the field of the rights of women and men contributing to implementing goal 5; and goal 16 is implemented by the activity taken in combating racism, human trafficking, discrimination and corruption.
- <sup>49</sup> The law provides that foreigners may be placed at the facility for the purpose of administrative expulsion, departure or handover or transition if the foreigner, when his/her term of residency expires or the proceedings to grant international protection are completed, fails to leave the Czech Republic voluntarily and could pose a threat to national security or disrupt public order in a serious manner, frustrate or hinder the execution of the administrative banishment decision, fails to leave the territory as ordered by an administrative banishment decision or fails to discharge his/her duties if another special measure is imposed.
-